مـــــــــناخك بالعـــــــربي

ملخص مؤتمر الأطـــراف 25

مـــدريد- 2019

قائمة المحتويات

01 مقدمة 3

02 انتقال الاستضافة ورمزية رئاسة فيجي 4

03 الأهداف الأساسية 5

04 محور المادة 6 6

05 الإخفاق النسبي في الاتفاق العام 7

06 التقدّم في قضايا النوع الاجتماعي وخسائر وأضرار التغير المناخي 8

07 الدعوة إلى رفع الطموح الوطني 9

08 المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب 10

09 مواقف الدول والتحالفات 11

10 المراجع 11

1.مقدمة

عُقد مؤتمر COP25 في مدريد – إسبانيا في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2019 تحت رئاسة حكومة تشيلي التي نقلت الاستضافة لأسباب لوجستية وسياسية. وقد جاء هذا المؤتمر في لحظة مفصلية, لأن العالم كان قد بدأ يشعر بأن التحديات المناخية لم تعد «قضايا مستقبلية», بل أصبحت أزمات واقعية تمس حياة الناس كل يوم — من ارتفاع درجات الحرارة, إلى تفاقم الجفاف, وتهديد سلاسل الإنتاج الزراعي, وتفاقم الفيضانات والعواصف.

كان الهدف المنتظر من COP25 أن يكون مرحلة عملية جديدة بعد قواعد التنفيذ التي بُنيت في COP24, وأن يحقق تقدمًا في ملفات أساسية لم يتم حسمها, مثل آليات التعاون الدولي في خفض الانبعاثات والتمويل المناخي. وكان السؤال المحوري لدى الدول والمجتمعات المدنيّة: كيف سنحوّل الوعود السياسية إلى إجراءات عملية ملموسة؟

2. انتقال الاستضافة ورمزية رئاسة فيجي

كانت رئاسة مؤتمر COP25 لتشيلي، وهي دولة تواجه تحديات مناخية كبيرة, مثل الجفاف في المناطق الزراعية والفيضانات في الشمال. هذه الظروف جعلت قضايا التكيف والخسائر والأضرار في صلب اهتمامات المؤتمر.

ومع ذلك, تم نقل استضافة المؤتمر فعليًا إلى مدينة مدريد في إسبانيا لأسباب تنظيمية ولوجستية, بينما بقيت رؤية الرئاسة التشيلية حاضرة في جميع المداولات والقرارات.

أبرز ما حملته هذه الرئاسة هو التركيز على العدالة المناخية وحماية الفئات الأكثر ضعفًا, مثل الدول النامية والمجتمعات المحلية المعرضة للتأثيرات المناخية القاسية. أي أن رمزية رئاسة تشيلي وفِيجي كانت تمثل صوت الدول المتضررة في المؤتمر, حتى لو لم يكن المؤتمر نفسه في أراضيهم.

3. الأهداف الأساسية لـ COP25: إكمال تنفيذ اتفاق باريس

وفق ما تحدّثت عنه وثائق UNFCCC, يمكن تلخيص أهداف COP25 في مجموعة من النقاط الأساسية:

- توضيح آليات التعاون الدولي

بما يشمل النقاش حول المادة 6 من اتفاق باريس, وهي المادة التي تتعلق بآليات التعاون بين الدول لخفض الانبعاثات, بما فيها الأسواق الكربونية.

- تحفيز الدول على مراجعة وتعزيز تعهداتها الوطنية

وهو أمر مرتبط بضرورة أن تقوم الدول بمراجعة خططها الوطنية (المساهمات المحددة وطنيًا) لزيادة الطموح, خصوصًا مع اقتراب موعد مراجعة الطموح العالمي.

- دعم التكيف والعدالة المناخية

وهو ما ظهر جليًا في تركيز المؤتمر على خسائر وأضرار التغير المناخي وكيفية التعامل معها.

- تعزيز مشاركة الفاعلين غير الحكوميين

من مجتمعات محلية, شباب, منظمات مجتمع مدني, وقطاع خاص.

4. محور المادة 6: التعاون الدولي وأسواق الكربون

من أكثر الملفات تعقيدًا في COP25 كان المادة 6 من اتفاق باريس. هذه المادة تتعلق بـ "التعاون الدولي" في تنفيذ أهداف الاتفاق، وتحديدًا بـ:

▪ الآليات القائمة على السوق (Market Mechanisms)

وتعني خلق نظام يمكن للدول من خلاله تسويق وحدات الكربون بين بعضها البعض — أي أن دولة تخفض انبعاثاتها أكثر من هدفها يمكنها أن تبيع وحداتها الزائدة إلى دولة أخرى تحتاجها.

▪ الآليات غير السوقية

مثل البرامج التعاونية التي لا تتضمن بيعًا أو شراءً لوحدات الكربون، لكنها تتيح للدول تبادل الخبرات والتقنيات لتحقيق خفض الانبعاثات.

وقد بذر هذا الملف في مفاوضات سابقة الكثير من الأمل، لكنه في COP25 لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن قواعد واضحة، بسبب اختلاف وجهات النظر بين الدول حول:

- حسابات الازدواجية (Double Counting)،
- حقوق الملكية في وحدات الكربون،
- كيفية اعتماد النتائج وطنياً ودوليًا.

5. الإخفاق النسبي في الاتفاق العام

مما يميّز COP25 أنه لم ينجح في التوصل إلى اتفاق شامل يغطي القضايا الأساسية، على الرغم من التأكيدات المتكررة بضرورة التقدم.

في اليوم الثالث عشر من المؤتمر — بعد أن طالت المداولات بما يتجاوز المدة المعتادة — أصدر المجتمع الدولي نصوصًا مؤقتة تُظهر "الجهود المستمرة"، لكنها لم تتضمن التوافق الكامل على المادة 6، والتفاصيل التقنية الأخرى التي كان الكثيرون يأملون في حسمها.

هذا ما جعل COP25 يُوصف في عدة تقارير رسمية وتحليلية بأنه "مؤتمر الفرص الضائعة"، إذ كانت هناك توقعات بتحقيق تقدم نوعي، لكنه اصطدم بتفاوت المصالح، وتعقيدات تقنية، وعدم استعداد بعض الأطراف لتقديم تنازلات كبيرة.

6. التقدّم في قضايا النوع الاجتماعي وخسائر وأضرار التغير المناخي

على الرغم من التردد في القضايا الكبرى، حقق المؤتمر تقدّمًا في ملفات تعتبر ضرورية لضمان الشمولية، ومن أهمها:

- **تعزيز الاعتراف بقضايا النوع الاجتماعي**

أقرّ المؤتمر خطط عمل موسّعة لتعزيز مشاركة المرأة وإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في السياسات المناخية، إذ أُعطي اهتمام أكبر بكيفية تأثير تغيّر المناخ على النساء والفتيات، وكيف يمكن لبرامج المناخ أن تكون أكثر عدلاً وشمولاً.

- **التركيز على الخسائر والأضرار**

هو مفهوم يشير إلى الخسائر التي لا يمكن التكيّف معها بسهولة، **مثل:**

- الأضرار الناتجة عن الأعاصير الشديدة.
- ارتفاع مستوى البحار.
- تأثيرات الجفاف الطويل على سُبل العيش.

وقد تم خلال المؤتمر التأكيد على أهمية التعاون في بناء القدرات والدعم الفني لهذه القضايا، حتى وإن لم يتم التوصل إلى آليات تمويل مباشرة في COP25.

7. الدعوة إلى رفع الطموح الوطني

أطلق المؤتمر دعوات شديدة اللهجة للدول بأن تراجع تعهداتها المناخية الوطنية قبل COP26, بحيث:

- يتم تعزيز جهود خفض الانبعاثات,
- تتوسع إجراءات التكيف مع آثار التغير المناخي،
- تُعدّ خطط وطنية متكاملة تتوافق مع التوصيات العلمية.

كما كرّس المؤتمر التأكيد على أن التمويل المناخي "خاصة دعم الدول النامية" يبقى حجر الزاوية في قدرتها على تنفيذ تعهداتها. ورغم عدم حسم كل التفاصيل بما يتعلق بالتمويل، إلا أن الضغط زاد بشكل واضح على الدول المتقدمة لتوحيد جهودها المالية.

8. مشاركة غير الدول: المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب

كان COP25 من المؤتمرات التي شهدت مشاركة واسعة من الفاعلين غير الحكوميين، بما في ذلك:

- **منظمات المجتمع المدني**

ألقت الضوء على تأثيرات التغير المناخي على الفئات الضعيفة محليًا ووطنيا.

- **الشباب**

قدم الشباب رؤى مبتكرة وأصواتًا حماسية مطالبة بالعجلة في اتخاذ الإجراءات، مؤكدين أن المستقبل المناخي يرتبط بجيلهم القادم.

- **القطاع الخاص**

ناقش مسؤولية الشركات في خفض الانبعاثات والاستثمار في حلول الطاقة النظيفة.

- **الهيئات العلمية**

قدّمت أدلة ميدانية وعلمية تثبت سرعة التغير المناخي وأثره على الأنظمة البيئية والبشرية.

هذه المشاركة كانت أكثر قوة من أي مؤتمر سابق، مما يعكس أن العمل المناخي لم يَعُد حكراً على الدبلوماسية الحكومية فقط.

9. مواقف الدول والتحالفات

شهد مؤتمر COP25 حضورًا قويًا للتحالفات الدولية التي تمثل الدول الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي، وعلى رأسها تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS) الذي شدّد على الحاجة الملحّة لحماية الجزر المهددة بالغرق وتأمين تمويل عاجل لمواجهة المخاطر المتزايدة. كما لعبت مجموعة الـ77 والصين—التي تمثّلها فلسطين في رئاسة المجموعة—دورًا محوريًا في المطالبة بزيادة التمويل والدعم الفني للدول النامية لضمان قدرتها على التعامل مع تحديات المناخ. وبالمثل، دعا تحالف جزر المحيط الهادئ الصغيرة (PSIDS)، بقيادة فيجي، إلى تحرّك دولي جماعي لحماية المجتمعات الساحلية التي تواجه اليوم تهديدات مباشرة مثل ارتفاع مستوى البحر والعواصف الشديدة. وتُبرز هذه المواقف حجم الفجوة بين الدول الأكثر تضررًا من آثار المناخ والدول المسببة للنسبة الأكبر من الانبعاثات، مما يجعل التعاون الدولي شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة المناخية.

10. المراجع

climateaction.unfccc 2019